57th Pugwash Annual Conference
Prospects for Disarmament, Dialogue and
Cooperation: Stability in the Mediterranean Region
Bari, Italy, 21-26 October 2007

REPORT on WORKING GROUP 5
Non-military Threats to Security

المؤتمر السنوي السابع والخمسون لمنظمة الباجواش
تصورات حول نزع السلاح، الحوار والمشاركة :
الاستقرار في منطقة البحر المتوسط
باري / إيطاليا، ٢١ -٢٦ تشرين الثاني / أكتوبر ٢٠٠٧

تقرير عن مجموعة العمل الخامسة
التهديدات غير العسكرية للأمن

المشاركون: أستاذ لي مولر Professor M E Muller (جنوب أفريقيا)
د. أهارون زوهار Dr. Aharon Zohar (إسرائيل)
المقرر : هابيمون جاكوب Happymon Jacob (الهند)

أجرت المجموعة مناقشات عديدة حول الجوانب السياسات النظرية والتطبيقية للكثير من التهديدات غير العسكرية للأمن. وتدرك المجموعة أن هناك اليوم أخطارا رئيسية تحدق بالبشرية ليس فقط بسبب الحروب أو سباقات التسلح بين الدول ولكن بفعل عوامل أخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التدهور البيئي، وتغير المناخ، والأمراض، والتفاوت في مستويات المعيشة، والفقر. إنه عصر السياسات المتعلقة بالتابعين والبسطاء. وقد شددت المجموعة بصفة خاصة على أهمية مراجعة نظريات ومفهوم الأمن؛ حتى يكون برنامج العمل من أجل إجهاض ومقاومة التهديدات غير التقليدية للأمن قائما على أسس ومفاهيم نظرية كافية. ولابد أن يترجم الخطاب الإنساني والمفاهيم غير العسكرية للأمن إلى ممارسات واقعية ومشروعات سياسية وأنشطة دعوية وطنية ودولية.

ومن وجهة النظر المتعلقة بمفهوم الأمن الإنساني، يعتبر هذا المفهوم حديث النشأة ولكنه آخذ في الاتساع والامتداد والتطور. ولما كان هناك كثير من الجدل وكثير من الكتابات حول مفهوم الأمن الإنساني، فقد استدعى ذلك إجراء قدر كبير من المناقشات داخل مجموعة العمل. وعلى الرغم من الانتقادات حول 'قابليته للانتشار'، والتي يمكن أن تحدّ من فعاليته من الناحية العملية، وبعد الأخذ في الاعتبار آراء المؤيدين والمعترضين على طبيعته الشمولية القابلة للتوسع والانتشار، فقد كان هناك انطباع بأنه من الأفضل أن ندع المفهوم يتطور وينتشر بمرور الزمن. وينبغي الالتفات إلى الخطاب الذي يركز على الجوانب الإنسانية كمعيار لقيم المجتمع الدولي. إن مثل هذا الخطاب يعبر عن قوة العزيمة في سبيل التحرر والنهوض من براثن الاضطهاد.

من الملاحظ أن جانباً كبيرا من الخطاب الإنساني اليوم – للأسف - يقتصر على المواطنين، ويترك أولئك الذين ليس لهم وطن يتعرضون للكثير من النكبات؛ ولذلك فمن الضروري أن تتضمن مثل هذه الخطابات العظيمة الأهمية أولئك الذين ليس لهم وطن.

وفي بعض الأحيان يحدث تضارب، من وجهة نظر عملية، بين معايير العدالة والمعايير الإنسانية عند تطبيق مبادئ الخطاب الإنساني. بيد أن كل المعايير تتصل ضمنيا بالخطاب الإنساني حول الأمن والحقوق والتنمية، وتشتمل على ما يصاحب ذلك من مسؤوليات. ليست العدالة وحدها هي التي ينبغي أن تدفعنا إلى العمل لصالح الأمن البشري. فالإنسانية تتيح لنا نفس القدر من القوة الدافعة، كما تقدم قاعدة واضحة لتحديد الالتزامات الأخلاقية والسياسية والقانونية. ولعل ما ينبغي لفت الانتباه إليه في هذا الصدد، أن إعادة التأكيد على إنسانيتنا قد تأتي أولا في بعض الأحيان.

كان هناك أيضا شعور بأنه حتى مع التسليم بأن الخطاب الإنساني يضفي أهمية كبيرة على وضع معايير عالمية، فمن الضروري أن نقر بأهمية الحوارات المحلية. إن تشجيع وتعزيز مدارس دراسات التابع* Subaltern schools في الخطاب الإنساني يعتبر ذا أهمية كبيرة في هذا الصدد. كما ينبغي عند تناول الخطابات الإنسانية العالمية، أن نحرص على تفادي كل من النزعات أو الخطايا والآثام العرقية. وفي الوقت الذي ينبغي فيه تشجيع ودعم النظم المحلية للسلام والعدالة وإطلاق الحوارات المحلية حول الأمن غير التقليدي، فمن المهم أيضا أن نفهم أن المبادئ العالمية ليست بالضرورة متطابقة مع المبادئ الغربية.

ويعتبر استخدام أدوات "الأمننة securitization" أي إضفاء المنظور الأمني على كل القضايا من الوسائل التي يمكن من خلالها تبسيط موضوع الأمن وحل ألغازه واستخدامه لرفاهية القطاعات المحرومة من البشر. وقد استفاد مفهوم الأمن الإنساني - الذي يحافظ على وضع شخص الإنسان في صميم النظرية والتطبيق العملي - استفادة كبيرة من مفهوم "الأمننة"، وهو مشروع موضوعي مشترك بنّاء، تحرري وسياسي.

على الرغم من القوة الكامنة للأمننة في دعم وتعزيز أمن الأفراد، فمن الضروري أن يوضع في الاعتبار أن فرض عمليات أمننة مفرطة وغير مدروسة يمكن أن يؤدي إلى تراجع المعالجة السياسية وخلق حلول عسكرية للمشاكل السياسية من قبل النخب المسؤولة عن الأمن ممن لا يهمهم إلا أمنهم الذاتي فقط. وقد شهدنا هذا النوع من سوء استخدام هؤلاء لمفهوم الأمننة في حربهم الدائرة على الإرهاب، وفي تصورهم للإسلام، وفي تعاملهم مع قضايا البيئة.

وفي ظل هذه الظروف يبدو من الضروري أن نفصل هذه القضايا عن أي علاقة بالأمن، وأن نعود بها إلى الساحة السياسية الطبيعية حيث يمكن إجراء الحوارات والنقاشات المفتوحة وغير المقيَّدة،وبالتالي يتسنى فهم الفروق الدقيقة المحيطة بتلك القضايا. وهنا لابد من التأكيد على أهمية العملية الديناميكية والمنطقية في قرار تنفيذ أو إبطال أساليب الأمننة عند التعامل مع القضايا.

أثيرت مناقشة موضوعية هامة في المجموعة تتصل بالمصطلحات. وكان هناك تساؤل عما إذا كانت القضايا المطروحة على الساحة أو قيد المناقشة داخل مجموعة كمجموعتنا ينبغي توصيفها على أنها 'تهديدات' أم 'تحديات'؟ وقد لقي هذا التساؤل عناية خاصة من قبل أعضاء المجموعة، واضعين في اعتبارهم حقيقة أن المصطلحات والعبارات والخطب من شأنها أن تساعد إلى حد كبير في فهم القضايا والمشاكل وبالتالي يمكن تحديد أسلوب معالجتها. وثمة شعور بأنه لابد من النظر بعناية شديدة إلى مدى خطورة التهديد والسياق الذي يتم فيه هذا التهديد قبل أن يجري توصيفه بطريقة أو بأخرى.

---

* يقصد بمصطلح التابع كل الذين ليس لديهم أي تاريخ مكتوب أو رسمي أو معروف، مثل الفلاحين والعمال والفقراء، أو باختصار هؤلاء الذين ينتمون إلي الطبقات الدنيا. وإضافة إلي هؤلاء يمكن أن يشمل مصطلح التابع النساء واللاجئين والمثليين وغيرهم من الفئات الاجتماعية المهمشة التي قلما يتناولها التاريخ الرسمي. وكان الهدف الأساسي لدراسات التابع هو إعطاء التابعين فرصة التعبير عن أنفسهم وتجاربهم وأدوارهم في التاريخ.

تركزت مداولات مجموعة العمل على التهديدات غير العسكرية للأمن وهي: تغير المناخ، وحقوق الإنسان في الهجرة، ومحاولات الالتفاف حول القانون الدولي، والفقر، والأمراض، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والقضايا الديموجرافية. وكان هناك مزيد من القضايا لم يرد ذكرها من قبيل موارد المياه، والطاقة، والإنتاج الغذائي ونحو ذلك.

يعتبر تغير المناخ والتدهور البيئي من أهم التهديدات الرئيسية للأمن. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تعديل الإطار الحالي للأمن العالمي ليشمل الأخطار التي تهدد الأمن الإنساني مثل التدهور البيئي. ومع أن تغير المناخ وآثاره على الأمن سوف ينعكس على العالم بأسره، إلا أن الأضرار المحدقة بالأجزاء النامية والفقيرة من العالم سوف تكون هي الأكثر حدة.

ومع أنه ينبغي أن ينصبّ التركيز بدرجة أكبر على الأمن البيئي، فمن الضروري أن ننتبه إلى ما يستجد من تغير في التوجهات والمواقف إزاء التعامل مع حماية البيئة.

تعتبر قضايا الهجرة وما يتصل بها من حقوق الإنسان مسألة مهمّة أخرى ضمن نماذج الأمن غير التقليدي. فالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين العاملين وأفراد أسرهم، التي صدرت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا تضمن لكثير من المهاجرين العاملين وأفراد أسرهم أن يتمتعوا بحماية القواعد والأحكام الوطنية. وهذه القضايا ينبغي معالجتها بواسطة المجتمع الدولي.

ويتعرض المهاجرون غير الشرعيين لانتهاكات لحقوقهم بأكثر مما يتعرض له المهاجرون الشرعيون، بالرغم من أن العمال المهاجرين الشرعيين ليسوا بمنأى تماما من أن تنتهك حقوقهم. والأدهى من ذلك، أن هناك تمييزا بين الجنسين في مدى انتهاك حقوق الجاليات المهاجرة، إذ تعاني المرأة بدرجة أكبر من غوائل الفقر وانتهاك الحقوق وحتى الاعتداء الجنسي. ولذلك فيجب حث حكومات الدول الغنية كي تضع في اعتبارها هذه الاهتمامات الإنسانية عند صياغة السياسات المتعلقة بالعمالة المهاجرة.

ورأت مجموعة العمل أيضا أنه من أجل ضمان توفير العدالة لكل البشر فمن الضروري أن تُحترَم المعايير الشرعية الدولية، والقوانين والمحاكم الدولية. ولكن من المحزن أن نرى الطريقة التي تتحايل بها بعض الدول على أحكام وروح المحكمة الجنائية الدولية. ويمكن الإشارة تحديداً إلى قرار مجلس الأمن بأن على المحكمة الجنائية الدولية أن تمتنع عن الشروع في أي تحقيق أو محاكمة ضد أي دولة ليست طرفا في معاهدة روما على أساس الوقائع أو الأخطاء المتصلة بعملية تقوم بها أو تسمح بها الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الأخرى في هذا السياق، أن الولايات المتحدة وقعت في مرات عديدة معاهدات ثنائية مع بعض الدول لتوفر حصانة لقواتها إذا تعرضت للمحاكمة. ومما لا شك فيه أن هذه التصرفات التي تقوم بها الحكومات سوف تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان.

ويعد الفقر تهديدا آخر غير عسكري يستحق مناقشته ومعالجته. وهناك العديد من الأسباب الهيكلية العالمية وراء استمرار الفقر وتفاقمه. ومن الأمثلة على ذلك إقرار 'اتفاق واشنطن' في دول أمريكا اللاتينية. لقد أدى اعتماد السياسات الاجتماعية والاقتصادية المستمدة من 'اتفاق واشنطن' إلى الدفع بالعديد من هذه الدول إلى أزمة عميقة. وعلى أرض الواقع، فقد كان ذلك يعني الحد من دور الدولة في ممارسة أنشطتها الاقتصادية التقليدية، وتوطيد اقتصاد احتكار القلة، وانعدام الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، وخفض ميزانيات التعليم والصحة وخصخصة هذه القطاعات، وتزايد حجم الديون الخارجية،... الخ. واقترن ذلك بغيبة التمثيل الديمقراطي، وانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والفساد على نطاق واسع، وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والسياسية وكلها تمثل عوامل إضافية لانعدام الاستقرار الأمني للشعوب. إن دور الدولة ينبغي أن يعود لتكون هي المنسقة للمنظومة الاجتماعية، والمسؤولة عن توفير السلع العامة، والمنظمة للعمل وعلاقات اتحاد العمال بصورة ديمقراطية متوازنة. كما أن تخصيص الموارد وتحديد الأولويات لا يمكن أن يترك تحت رحمة آليات السوق.

هناك وسيلة هامة للتأثير على الشعوب وخاصة الشباب منهم لجعلهم أكثر قوة وصلابة – وذلك عن طريق تزويدهم بالثقافة ذات الطابع الاجتماعي. وكانت فكرة استخدام التعليم والتثقيف من أجل تسوية الأوضاع المعقدة اجتماعيا بالنسبة للطلاب موضع تقدير من المجموعة. إن انخراط الشباب في البحث والتطوير في مجالات العلم من شأنه ليس فقط أن يحثهم على الاستمرار في سعيهم للحصول على المعرفة ولكنه أيضاً سوف يغرس فيهم المزاج العلمي. وفي حقبة تزخر بالكلام عن مسؤولية العلماء في مراعاة البعد الأخلاقي لإنجازاتهم، يصبح من الضروري تشجيع ودعم مثل هذه الطرق البديلة لنشر المزاج العلمي والممارسات العلمية الأخلاقية.

تشكل الأمراض عاملا مهما من العوامل التي تهدد الأمن الإنساني وخاصة بالنسبة للطبقات الأكثر فقراً. فمن جهة هناك أمراض معينة لا شفاء منها، وهذه الأمراض المستعصية لها تأثير أشد خطراً على الفقراء. وحتى باعتبار أن بعضها قابل للشفاء، فهناك الملايين ممن يموتون بسبب القصور الشديد في البنية التحتية الصحية والرعاية الطبية. ويعتبر فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز أحد هذه الأمراض التي أودت بحياة مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم. وتعد إفريقيا أكثر القارات تضررا من وباء الإيدز. فمن بين ٤٠ مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في جميع أنحاء العالم، هناك ما يقرب من ٧٥ % منهم يعيشون في الدول الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية التي يقطنها ١٠ % فقط من سكان العالم. وأكثر من ذلك، فمن بين الـ ٢٢ مليون شخص الذين لقوا حتفهم بسبب هذا المرض، كان ١٤ مليونا منهم في هذه المنطقة. أما الملاريا فهي مرض قاتل آخر. إن أكثر من ملياري نسمة، أي حوالي ٤٠ % من سكان العالم يعيشون في المناطق التي ترتفع فيها نسبة خطر الإصابة بالملاريا. كما يمكن الإشارة أيضا إلى أن حوالي ٩٠ % من الأعباء المترتبة على الأمراض في العالم تقع على عاتق العالم النامي. وحتى الآن هناك ما لا يزيد عن ٣ % فقط من نفقات البحوث والتطوير في مجال صناعات الأدوية موجهة نحو تلك الأمراض لأن أسواقها لا تدر أرباحا مغرية للشركات. وهنا تكمن المسؤولية الاجتماعية للعلم والعلماء.

وبالرغم من أن توجيه التمويل إلى العالم النامي لمكافحة هذه الأمراض يعتبر أمرا ضروريا إلا أن الأموال وحدها لن توصلنا إلى أي نتيجة. فهناك حاجة إلى تثقيف الجمهور، وزيادة الوعي، وتعزيز مسؤولية الحكومة المحلية حتى تواجه بشكل فعال تلك الأخطار المحدقة بالأمن الإنساني.

وعلى الرغم من وجود وسائل فعالة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز فإن الأمر يتطلب إجراء المزيد من البحث عن اكتشافات جديدة. وعلى سبيل المثال، توجد الآن أدلة على أن تأثير العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية على الجهاز المناعي المتمثل في الغشاء المخاطي المبطن للقناة الهضمية حيث توجد ٩٨ % من خلايا CD4T - أكبر بكثير من تأثيرها على الجزء المقابل وهو الدم، حيث لا يوجد سوى ٢ % من خلايا CD4T. وهذا الكشف الأخير عن طبيعة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ينعكس على اتجاهات البحث والتطوير في مجال اللقاحات، وتحسين وسائل العلاج القائمة وإيجاد نظام علاجي ناجع للأشخاص المصابين بالفيروس.

وهناك جانب آخر ذو أهمية كبيرة في هذا الصدد وهو مسألة مقاومة المضادات الحيوية، وهو ما يمكن اعتباره تهديدا خطيرا للجنس البشري. فنحن اليوم وبسبب استعمال المضادات الحيوية وسوء استخدامها على نطاق واسع، نواجه عددا من الجراثيم القوية التي لا يمكن القضاء عليها بالمضادات الحيوية الحالية. لقد تمكنت هذه الجراثيم القوية من تطوير آليات متعددة لمقاومة المضادات الحيوية وإبطال فعاليتها، ومن الضروري أن تنهض الشعوب عموما والمجتمع العلمي لمواجهة هذا الخطر. إن الاستراتيجيات المتبعة حاليا في التعامل مع هذه الجراثيم لا تعدو أن تكون استراتيجيات وقائية بطبيعتها كاستعمال اللقاحات المتعددة الأغراض والمأمونة بيئيا، والمعالجة بالمضادات الحيوية المتعددة، وتكنولوجيا التهجين الوراثي، وتثقيف الجمهور حول طبيعة المضادات الحيوية. وقد تبين أيضا أن إجمالي المبيعات من كل أنواع المضادات الحيوية لا يتعدى حوالي ٢٥ مليار دولار في السنة، ولذلك فإن

معظم شركات الأدوية تتجه إلى التحول عن البحوث والتطوير في مجال الأدوية نظرا لارتفاع التكلفة وطول الوقت اللازم للبحث وانخفاض عوائد الاستثمار.

وفي ملاحظة أخرى، كانت هناك أيضا تقدمة هامة أمام مجموعة العمل عن مستقبل خريطة السكان في العالم، وقد أثارت الكثير من المناقشات الموضوعية. تركزت المداولات بدرجة أكثر أو أقل على الأخطار المباشرة والفورية المحيقة ببني البشر، وطرحت فكرة أن عدد سكان العالم - خصوصا في العالم المتقدم - سوف يستقر، ونتيجة لذلك سوف يفوق عدد المسنين عدد الشباب وبالتالي سيتوقف التعداد العالمي للسكان عن النمو، وكانت هذه الفكرة موضع مناقشات مثيرة للاهتمام. إن إعادة تشكيل هرم الأعمار بهذه الطريقة سوف يكون لها انعكاسات على الأمن العالمي، والضمان الاجتماعي، والأولويات الاقتصادية والتركيبة العرقية للدول. وكان هناك شعور داخل المجموعة بأن مثل هذه القضايا ذات التأثير الطويل الأجل على الجنس البشري تحتاج إلى تحليل كمدخل لفهم الأمن.

وفي الختام، أود أن أقرر أننا ناقشنا أهمية مفهوم وممارسة الأمن الإنساني من زوايا متنوعة شملت النظرية السياسية، والقانون الدولي، والبحوث الطبية، وتعليم الثقافة والعلوم، وتوزيع السكان، والتنمية المستدامة والمتوازنة. وكان من أهم ثمار مناقشة القضايا الأمنية غير العسكرية في مثل هذه المجموعات وفي وجود مشاركين من طيف واسع من التخصصات والتيارات - أنها تبرهن على وجود إمكانية حقيقية للقيام بذلك خارج نطاق الحدود النظامية: فكثير من هذه التهديدات غير العسكرية تحمل صفة دولية وتشمل مجالات متعددة ولهذا فنحن بحاجة إلى خبرات المشاركين من ميادين متنوعة.

اقتراحات محددة لأجندة الباجواش القادمة

- أن تواصل إجراء المزيد من المناقشات حول الجوانب غير العسكرية للأمن في اجتماعات الباجواش.
- أن تشمل عدداً أكثر تنوعا من القضايا.
- أن تشمل الجلسة العامة حلقة نقاش حول الأمن غير العسكري خلال المؤتمر السنوي القادم.